فإننا نقول: نفي الجسم بهٰذا المعنىٰ غير صحيح، بل هو بهٰذا المعنىٰ جسم، أي: أنه قائم بنفسه متصف بالصفات التي تليق به من استواء على العرش، ونزول إلى السماء الدنيا... وما أشبه ذلك.

إذا لفظ الجسم: إثباتًا على سبيل الإطلاق خطأ، ونفيًا على سبيل الإطلاق خطأ، وهٰذا التفصيل في المعنىٰ واجب.

أما في اللفظ: فإنا لا نقول إن الله جسم، ولا نقول: إن الله ليس بجسم، ولهٰذا فالسفاريني [1] (رحمه الله) انتقد عليه قوله:

وليس ربنا بجوهر ولا جسم ... ولا عرض تعالىٰ ذو العلو

ولهٰذا أبدله شيخنا عبد الرحمن السعدي بقوله:

ليس الإله مشبهًا عبيده ... في الوصف مع أسمائه العديدة

وهٰذا في الحقيقة صحيح، ولكن قوله: وليس ربنا بجوهر! فما الذي يدريه، وقوله: ولا جسم! فما الذي يدريه، وقوله: ولا عرض! فما الذي يدريه، فقد كان حريًا به السكوت، كما سكت الله ورسوله، فليس في القرآن إثبات بأنه جسم، ولا نفي بأنه ليس بجسم، وكذلك عند الصحابة.

لكن هٰذه المسائل ولَّدها المتكلمون المحدثون؛ ليتوصلوا بها إلى معنى

---

(١) هو محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان السفاريني أبو العون شمس الدين، نسبته إلى سفارين وهي قرية من قرىٰ نابلس بفلسطين.

ولد سنة أربع عشرة ومائة وألف، وجمع (رحمه الله) بين الفقه والديانة والصيانة، والصدق، وحسن السمت والخلق، وكان ناصرًا للسنة، قامعًا للبدعة.

له مؤلفات كثيرة جليلة منها «لوائح الأنوار السنية شرح قصيدة أبي داود الحائية» و«لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة الناجية» و«غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب» وغيرها.

وكانت وفاته سنة ثمان وثمانين ومائة وألف. انظر: «النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد» (ص ٣٠١)، «السحب الوابلة» (٣٤٠)، «والأعلام» (١٤/٦).

باطل، فيوهمون العامة ومن ليس عندهم علم راسخ بأن هذا الذي قالوه هو الحق، وأن هذا هو غاية التنزيه لله (عز وجل) فينفون الصفات بمثل هذه الطريقة.

والخلاصة:

أن هذه القاعدة مهمة عند جدالك لإنسان ينفي، أو يثبت شيئًا لله، فعندها تقول له: هات الدليل، وإلا فاسكت، لا تثبت ولا تنف، فالمعاني الحق ثابتة لله، والمعاني الباطلة منفية عن الله(١).

(١) **قال شيخ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٧/٢٠٤):**

كل لفظ وجد في الكتاب والسنة بالإثبات ـ أي: أثبته الله لنفسه ـ أثبت ذلك اللفظ، وكل لفظ وُجد منفيًا نفي ذلك اللفظ:

وأما الألفاظ التي لا توجد في الكتاب والسنة، بل ولا في كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين، لا إثباتها ولا نفيها، وقد تنازع فيها الناس فهذه الألفاظ لا تثبت، ولا تنفى إلا بعد الاستفسار عن معانيها.

فإن وجدت معانيها مما أثبته الرب لنفسه؛ أثبت، وإن وُجدت مما نفاه الرب عن نفسه؛ نفيت، وإن وجدنا اللفظ أثبتت به حق وباطل، أو نفي به حق وباطل، أو كان مجملاً يراد به حق وباطل، وصاحبه أراد به بعضها لكنه عند الإطلاق يوهم الناس أو يفهمهم ما أراد وغير ما أراد فهذه الألفاظ لا يطلق إثباتها ولا نفيها، كلفظ: «الجوهر، والجسم، والتحيز، والجهة»، ونحو ذلك من الألفاظ التي تدخل في هذا المعنى، فَقَلَّ من تكلم بها نفيًا أو إثباتًا، إلا وأدخل فيها باطلاً، وإن أراد بها حقًا.

والسلف والأئمة كرهوا هذا الكلام المحدث؛ لاشتماله على باطل، وكذب، وقول على الله بلا علم، وكذلك ذكر أحمد في رده على الجهمية أنهم يفترون على الله فيما ينفونه عنه، ويقولون عليه بغير علم، وكل ذلك مما حرمه الله ورسوله.

ولم يكره السلف هذه لمجرد كونها اصطلاحية، ولا كرهوا الاستدلال بدليل صحيح جاء به الرسول، بل كرهوا الأقوال الباطلة المخالفة للكتاب والسنة، ولا يخالف الكتاب والسنة إلا ما هو باطل، لا يصح بعقل، ولا سمع.

ولهذا لما سئل أبو العباس ابن سريج عن التوحيد، فذكر توحيد المسلمين، وقال: وأما توحيد أهل الباطل؛ فهو الخوض في الجواهر والأعراض، وإنما بعث الله النبي (ﷺ) بإنكار ذلك، ولم يرد بذلك أنه أنكر هذين اللفظين، فإنهما لم يكونا قد أحدثا في زمنه، وإنما أراد إنكار ما يعني بهما=